أولاً: البحوث والدراسات

مجلة معهد الإمام الشاطبي

أحوال الاعتداد بالأصل والعارض في أبواب أصول القراءات

د. أحمد بن محمد الأمين بن حسن الشنقيطي

الأستاذ المساعد بقسم القراءات - كلية القرآن الكريم - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

- من مواليد عام ١٤٠٤هـ بالمدينة المنورة.
- تخرج في كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤٢٧هـ.
- نال شهادة الماجستير من قسم القراءات كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية عام ١٤٣٤هـ بأطروحته: "الغرة البهية في شرح الدرة المضية لابن عبد الجواد العرائي: دراسة وتحقيقاً من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الرعد"، كما نال شهادة الدكتوراه منه عام ١٤٣٧هـ بأطروحته: "اختيارات ابن عطية في توجيه القراءات من خلال تفسيره المحرر الوجيز: جمعاً ودراسةً".
- من أعماله المنشورة: "مظاهر التدبر عند المفسر الشيخ محمد الأمين الشنقيطي".
- البريد الشبكي: lobow2000@gmail.com

الملخص

تعرضت في هذا البحث (**أحوال الاعتداد بالأصل والعارض في أبواب أصول القراءات وأثرهما فيها**) لمسائل الاعتداد بالأصل والعارض في أبواب أصول القراءات، وحاولت جمع كل المسائل التي لها تعلق ظاهر بالاعتداد بالأصل أو العارض، أو بهما، وجعلت المسائل التي تأثرت بالأصل في مبحث مستقل، والمسائل التي تأثرت بالعارض في مبحث مستقل، والمسائل التي تأثرت بالأصل والعارض معًا في مبحث مستقل، وأضفت مبحثًا خاصًا بالمسائل التي تُوسِّط فيها بين الأصل والعارض، والمبحث الأخير في البحث خصصته للآثار الناتجة عن الاعتداد بالأصل والعارض في القراءات، وختمت البحث بخاتمة حوت أبرز النتائج، وفهارس تخدم البحث.

الكلمات المفتاحية: أصول / القراءات / الاعتداد/ الأصل/ العارض.

المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل علينا أفضل كتاب، ونجّانا به من أوحال الشك والارتياب، وأجزل لنا به من فضله أوفر الثواب، ووقانا برحمته سوء العذاب، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، النبي المصطفى، والحبيب المجتبى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن اقتفى، وبعد:

فإنّ كتاب الله تعالى قد حظي بالاهتمام به منذ أن أنزله الله على قلب رسوله الأمين ﷺ، فأقبل العلماء يبحثون في جميع جوانبه، ويلتمسون الهداية من آياته، كلٌّ بحسب تخصصه، فمن علوم القرآن التي نالت نصيبًا من اهتمام العلماء علم القراءات، فقد اهتم العلماء ببيانها ونقلها وتوجيهها، وتعليل تعدد أوجهها، ومن التعليلات التي يكثر ذكرها عند تعدّد الأوجه: **(الاعتداد بالأصل والاعتداد بالعارض)**، فأردت في هذا البحث أن أجمع المسائل التي اعتد فيها بالأصل في أبواب الأصول، والمسائل التي اعتد فيها بالعارض، والمسائل التي جمع فيها بين الأصل والعارض، وأبيّن أثر ذلك في القراءات، وهذا الأثر يتجلّى في النماذج التي سأوردها في ثنايا البحث.

وأسأل الله الكريم أن يعصمني من الزلل، وأن يوفقني في القول والعمل.

أهمية الموضوع:

تتجلّى أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١- الأثر الواضح لهذه القاعدة في القراءات.

٢- تساعد على تأصيل أحكام القراءات.

٣- تساعد على معرفة الأوجه وضبطها.

٤- تساعد على ضبط التحريرات والأوجه الممنوعة.

٥- تساعد على تنمية مهارة التعليل والتوجيه لتعدد الأوجه.

٦- تكشف للقارئ أسباب تعدد الأوجه وتنوعها.

خطة البحث

قسّمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهج البحث.

التمهيد: ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الأصل، ومعنى الاعتداد به في القراءات.

المطلب الثاني: تعريف العارض، ومعنى الاعتداد به في القراءات.

المطلب الثالث: كلام العلماء حول الاعتداد بالأصل والعارض.

المبحث الأول: الاعتداد بالأصل دون العارض.

المبحث الثاني: الاعتداد بالعارض دون الأصل.

المبحث الثالث: الاعتداد بالأصل والعارض معًا.

المبحث الرابع: التوسط بين العارض والأصل.

المبحث الخامس: الآثار الناتجة عن الاعتداد بالأصل والعارض.

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

١- حاولت في هذا البحث أن أجمع كلّ المسائل التي لها تعلق ظاهر بمسألة الاعتداد بالأصل والعارض في أبواب الأصول فقط.

٢- المعتمد في هذا البحث القراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة دون

التفات إلى الخلافات الخارجة عنها.

٣- في بيان الأوجه أقتصر على إيراد الأوجه التي لها تعلق بالموضوع ولا أتعرض لباقي الأوجه الجائزة في اللفظ.

٤- أكتفي في عزو القراءات بكتاب النشر.

وأسأل الله أن يكتب الإعانة والتوفيق والسداد.

التمهيد

المطلب الأول: تعريف الأصل، ومعنى الاعتداد به في القراءات

الأَصْل: أسفل الشيء يقال: قعد في أصل الجبل، وأصل الحائط، وقلع أصل الشجر، ثم كثر حتى قيل: أصل كل شيء: ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، فالأب أصل للولد، والنهر أصل للجدول، وقيل: أصل كل شيء قاعدته التي لو توهمت مرتفعة ارتفع بارتفاعها سائره، وقيل: الأصل: ما يبنى عليه غيره[(١)].

وعند الأصوليين يطلق على عدة أشياء منها: الدليل، والقاعدة المستمرة، والراجح، والمقيس عليه[(٢)].

وأما معنى الاعتداد بالأصل عند أهل القراءات فلم أقف على من تعرض لتعريفه، ويمكن أن يقال فيه: "هو اعتبار الحالة الحقيقية والأولى للكلمة أو الحرف وعدم اعتبار ما طرأ عليها من تغيير".

المطلب الثاني: تعريف العارض، ومعنى الاعتداد به في القراءات

العارض اسم فاعل من عرض وهذه المادة تدل على ظهور الشيء وبروزه بعد حالة العدمية، أي أنّ غالب إطلاقها على الشيء الطارئ، ولذلك أطلق على السحاب عارض؛ لاعتراضه في الأفق، ومنه قوله تعالى:﴿عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤][(٣)].

وأما معنى الاعتداد بالعارض عند أهل القراءات فلم أقف على من تعرض لتعريفه، وبعد معرفة مدلول الكلمة اللغوي يمكن أن يقال فيه: "هو اعتبار الحالة الطارئة والحادثة للكلمة أو الحرف وعدم اعتبار الحالة الأصلية".

---

(١) انظر: تاج العروس مادة "أصل"، (٤٤٧).

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي (١/ ٢٦).

(٣) انظر: لسان العرب "فصل العين المهملة"، (٧/ ١٦٧).

المطلب الثالث: كلام العلماء حول الاعتداد بالأصل والعارض

الأخذ بالأصل أو الأخذ بالعارض والتنازع بينهما باب له نصيب في كثير من العلوم ليس في القراءات فحسب بل في عدد من العلوم، فعلى سبيل المثال لا الحصر تجد القرآن اعتبر الأصل وأخذ به ولم يقدم عليه العارض، كما في القذف، والتثبت في الأخبار إن جاء بها الفاسق، وفي السنة كذلك تجدها تعتبر الأصل وتقرره وتقدمه على العارض، كما في حديث عبد الله بن زيد حيث يعد أصلًا في هذا الباب، والحديث هو: عن عبد الله زيد قال: شُكِيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ، يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «**لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا**» [(١)]، وهذا أقوى دليل على القاعدة الفقهية المشهورة: "**اليقين لا يزال بالشك**"[(٢)]، وترتب كثير من الخلاف الفقهي عليها في شتى أبواب الفقه، وهذه القاعدة لها إطلالات في غير ما أوردته تركتها اختصارًا.

وبالنسبة لبدو وتأثير هذه القاعدة في القراءات فظاهر، وأكتفي بالتدليل على ذلك بإيراد جملة من كلام أهل القراءات تعرضوا فيه لذكر الأصل والعارض، وورد ذكر الاعتداد بالأصل والاعتداد بالعارض في مواضع كثيرة من كلام المتقدمين والمتأخرين، وغالبًا ما يوردون الكلام حول الأصل والعارض في حال تعرضهم لتعليل وتوجيه القراءات، وكذلك عند التعليل لامتناع بعض الأوجه، وكذلك عند التعليل لجواز أو تعدد الأوجه، وسأورد أمثلة من كلام بعض العلماء.

قال الفارسي[(٣)]: «وحجة من قرأ عليهم -وهو قول حمزة- أنّهم قالوا: ضمّ الهاء

---

(١) صحيح البخاري: باب من لا يتوضأ من الشك حتى يستيقن، رقم (١٣٧)، صحيح مسلم: باب الدليل على أن من تيقن الطهارة، ثم شك في الحدث فله أن يصلي بطهارته تلك، رقم الحديث (٣٦١).

(٢) انظر: شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا (٧٩).

(٣) هو: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان، الإمام أبو علي الفارسي، النحوي المشهور، توفي سنة: ٣٧٧هـ، انظر: غاية النهاية: (١/ ٢٠٧).

هو الأصل» [(١)].

قال الإمام الداني في التيسير: «والإمالة بَاقِيَة مَعَ الادغام فِي نَحْو: ﴿ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى﴾ [المطففين: ١٨] و﴿فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَآ﴾ [آل عمران: ١٩١ – ١٩٢] وَشبهه لكَونه عارضًا» [(٢)].

وقال ابن الباذش[(٣)]: «إنّ قومًا من أهل الأداء أدغموا ما اجتمع فيه مثلان، وذلك:﴿وَتُؤْوِيَ﴾ [الأحزاب: ٥١] ، و﴿ تُؤْوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣]، و﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] اعتدادًا بالعارض»[(٤)].

ونص الإمام الشاطبي عليها في عدة مواضع منها: «سكونًا أوَ اصلًا، وإن كنت معتدًّا بعارضه فلا، وما بعد كسر عارض»[(٥)].

وقال أبو شامة[(٦)]: «فإن تحرك الساكن نحو ميم أول آل عمران لجميع القراء وأول العنكبوت على قراءة ورش، ففي المد وجهان ظاهران، والأقيس عندهم المد وترك الاعتداد بالعارض» [(٧)].

---

(١) الحجة: (١/ ٦٠).

(٢) التيسير: (٢٧).

(٣) هو: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف أبو جعفر بن الباذش الأنصاري الغرناطي، خطيبها، أستاذ كبير، وإمام محقق، محدث ثقة متفنن، ألف كتاب الإقناع في السبع، من أحسن الكتب ولكنه ما يخلو من أوهام، ولد سنة: ٤٩١هـ، توفي سنة: ٥٤٠هـ، انظر: غاية النهاية: (١/ ٨٣).

(٤) الإقناع: (١/ ٢٠٦).

(٥) انظر: باب الإدغام: البيت رقم:(١٣١) والبيت رقم:(١٥٤)، وباب النقل: البيت رقم:(٢٣٣)، وباب الراءات: البيت رقم:(٣٥٢).

(٦) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدسي ثم الدمشقي الشافعي، المعروف بأبي شامة، الشيخ الإمام العلامة الحجة والحافظ ذو الفنون، وقيل له أبو شامة لأنه كان فوق حاجبه الأيسر شامة كبيرة، ولد سنة:٥٩٩هـ، وتوفي سنة:٦٦٥هـ، انظر: غاية النهاية:(١/ ٣٦٦).

(٧) إبراز المعاني: (١٢٢).

المبحث الأول

الاعتداد بالأصل دون العارض

المقصد من هذا المبحث إيراد النماذج التي بقي الحكم فيها على الأصل، ولم تتأثر القراءة فيها بما عرض وطرأ على اللفظ من تغيير.

١- الهمزتان المفتوحتان من كلمة: يجوز لورش من طريق الأزرق التسهيل والإبدال، فعلى وجه الإبدال إذا كان تالي الهمزة متحركًا نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] يكون المد مدَّ بدل تمامًا، وكذلك في باب الهمزتين من كلمة في حال الاتفاق في الحركة، للأزرق في الهمزة الثانية التسهيل والإبدال، فعلى وجه الإبدال إذا كان بعد الهمزة متحرك نحو: ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَىٰ﴾ [السجدة:٥] يكون المد مدَّ بدل تمامًا، إلا أنه لا يأتي فيها أوجه البدل أخذًا بأصل الألف وهو الهمزة، ولكون حرف المد -وهو الألف- عارضًا[(١)].

وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري: «لا يجوز عن ورش من طريق الأزرق مد نحو: ﴿ءَأَلِدُ﴾ [هود: ٧٢] و﴿ءَأَمِنتُم﴾ [الملك: ١٦] و﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٤] و﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَىٰ﴾ [السجدة:٥] و﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [الأحقاف: ٣٢] حالة إبدال الهمزة الثانية حرف مد، كما يجوز له مد نحو: (آمنوا، وإيمان، وأوتي) لعروض حرف المد بالإبدال، وضعف السبب لتقدمه على الشرط، وقيل: للتكافؤ، وذلك أنّ إبداله على غير الأصل من حيث إنه على غير قياس، والمد أيضًا غير الأصل، فكافأ القصر الذي هو الأصل فلم يمد»[(٢)].

٢- وكذلك في الباب نفسه من قرأ بالإدخال بين الهمزتين يصبح مد الإدخال

(١) انظر: النشر: (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: المرجع السابق: (١/ ٣٥٢).

مشابهًا للمد المتصل، وعلى وجه التحقيق لهشام أكثر شبهًا وقوة؛ لعدم التغيير في الهمزة، ومع ذلك لا يعتبر من قبيل المد المتصل؛ لأنّ حرف المد عارض وليس أصليَّ الوجود[١].

وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري -في معرض كلامه على شرط المد، وهو حرفه-: «وقد يكون عارضًا فيأتي في بعض الأحوال نحو: ﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة:٥٧] حالة الوقف، أو يجيء على غير الأصل نحو: ﴿ءَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠] عند من فصل»[٢].

٣- مد البدل المغيّر، مثل "الآخرة والإيمان" تجري فيه أوجه البدل للأزرق، وإن كانت الهمزة غير موجودة؛ وذلك اعتدادًا بالأصل، وحذف الهمزة عارض فلم يُعتد بالعارض، وفي ذلك قال الإمام الشاطبي[٣]:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ فَقَصْرٌ وَقَدْ يُرْوَى لِوَرْشٍ مُطَوَّلَا
وَوَسَّطَهُ قَوْمٌ كَآمَنَ هَؤُلَا ءِآلِهَـةً آتى لِلإِيْمَانِ مُثِّلَا

قال الفاسي: «والعلة في إلحاق المغير بالمحقق كون التغيير عارضًا»[٤].

٤- الألف المبدلة من التنوين في حال الوقف صورتها صورة مد البدل، إلا أنه ليس للأزرق فيها إلا القصر؛ وذلك اعتدادًا بالأصل؛ لأنّ الألف عارضة، فهي عوض عن التنوين.

قال أبو شامة: «واتفقوا على منع المد في الألف المبدلة من التنوين بعد الهمزة نحو: ﴿خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] و﴿مَلْجَـًٔا﴾ [التوبة: ٥٧] و﴿مَآءً﴾ [البقرة:٢٢] و﴿غُثَآءً﴾ [المؤمنون: ٤١]»[٥].

(١) انظر: النشر:(١/ ٣٥٠).
(٢) انظر: المرجع السابق: (١/ ٣٥٢).
(٣) الشاطبية: البيت رقم: (١٧١-١٧٢).
(٤) شرح الفاسي: (١/ ٢٢٧).
(٥) إبراز المعاني: (١١٨).

٥- حرف المد الواقع بعد همز الوصل -نحو: "ايت" ليس فيه للأزرق إلا القصر؛ وذلك اعتدادًا بالأصل في حرف المد، إذ أصلها همزة، وكذلك همزة الوصل عارضة، فهي مجتلبة للتوصل إلى البدء بالساكن.

وفي ذلك قال أبو شامة: «﴿ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ﴾ [يونس: ١٥] ﴿ٱئۡتُواْ صَفّٗا﴾[طه: ٦٤] ﴿ٱئۡذَن لِّي﴾ [التوبة: ٤٩] ﴿ٱؤۡتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] إذا ابتدأت بهذه الكلمات ونحوها وقع حرف المد بعد همز الوصل وحرف المد في الجميع بدل من الهمزة التي هي فاء الكلمة من آتى وآذن وآمن، ولهذا إذا وصلت الكلمة بما قبلها ذهبت همزة الوصل ونطقت بفاء الكلمة همزة في موضع حرف العلة فوجه ترك المد ظاهر، وهو: أنّ أصل أحرف المد همزة، ولأن همزة الوصل قبله عارضة»[(١)].

٦- في لفظ: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ [النحل:٦١] ليس للأزرق إلا القصر؛ وذلك اعتدادًا بأصل الهمزة، فأصلها واو-على قول-، فهي من "واخذ يواخذ"، فالتزام القصر بالنظر إلى أصل الهمزة.

قال الفاسي[(٢)]: «والعلة لمن استثنى احتمال أن تكون الواو فيه على لغة من قال: واخَذَ يُوَاخِذُ، وإذا احتمل ذلك فلا سبيل إلى تيقن وجود الهمز فيه وإبداله واوًا»[(٣)].

٧- في لفظ: ﴿ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ﴾ [التكوير: ٨] ليس للأزرق إلا القصر -على الرغم من تحقق شروط مد اللين-؛ وذلك على الاعتداد بالأصل، إذ الأصل في الواو التحريك، وسكونها عارض، فهي من: "وأَد"، وسُكنت الواو لدخول الميم عليها.

قال السمين الحلبي في تعليل وجه قصرها: «أنّ الواو وإن كانت ساكنة لفظًا

(١) إبراز المعاني: (١١٧).

(٢) هو: محمد بن حسن بن محمد بن يوسف أبو عبد الله الفاسي، نزيل حلب، إمام كبير، ولد بفاس بعيد سنة: ٥٨٠هـ، توفي بحلب سنة:٦٥٦هـ، انظر: غاية النهاية: (٢/ ١٢٣).

(٣) شرح الفاسي: (١/ ٢٢٧).

فهي محركة تقديرًا، ألا ترى أنها من: وَأَدَهُ يَئِدُهُ، فلمّا دخلت الميم عرض سكونها»[١].

٨- في لفظ: ﴿مَوْئِلًا﴾ [الكهف: ٥٨] ليس للأزرق إلا القصر -على الرغم من تحقق شروط مد اللين-؛ وذلك على الاعتداد بالأصل، إذ الأصل في الواو التحريك، وسكونها عارض، فهي من: "وأَل"، وسُكنت الواو لدخول الميم عليها.

قال السمين الحلبي في تعليل وجه قصرها: «إنما قصره لأنّ أصل واوه الحركة؛ لأنه من: وَأَلَ يَئِلُ، أي: رجع»[٢].

٩- من قرأ بإبدال الهمزة الساكنة - مثل أبي عمرو وأبي جعفر والأصبهاني- فجُلُّ الباب لهم فيه الإبدال إلا أنهم اتفقوا على عدم إبدال الهمزة المتحركة المتطرفة حال الوقف عليها بالسكون اعتدادًا بالأصل وإلغاءً للعارض، نحو: ﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة:١٥] في حال الوقف عليها، وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري: «الهمزة المتطرفة المتحركة في الوصل نحو: ﴿تَشَآءُ﴾ [آل عمران: ٢٦] و﴿يَسْتَهْزِئُ﴾ [البقرة: ١٥] و﴿لِكُلِّ ٱمْرِئٍ﴾ [النور: ١١] إذا سكنت في الوقف فهي محققة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة، وهذا مما لا خلاف فيه»[٣].

١٠- الهمزات الساكنة التي استثنيت من الإبدال بسبب سكون الجزم أو البناء لأبي عمرو إنّما هو اعتدادٌ بالأصل، وهو تحرك الهمزة وعدم سكونها، نحو: ﴿ٱقْرَأْ﴾ [الإسراء: ١٤] و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٠].

قال الفاسي في تعليل استثناء الهمزات الساكنة للجزم والبناء: « إنّ السكون فيه عارض، والأصل الحركة، فكان يوهم الحركة فيه، فحققه كما يحقق المتحرك »[٤].

---

(١) العقد النضيد: (٢/ ٧٠٩).

(٢) المرجع السابق: (٢/ ٧١٠).

(٣) المرجع السابق: (٢/ ٧١٠).

(٤) النشر: (١/ ٤٠٧).

١١- أبو عمرو لا يبدل الهمزة في: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] على وجه التسكين؛ اعتدادًا بالأصل وهو كسر الهمزة[١].

قال الإمام ابن الجزري: «وانفرد أبو الحسن بن غلبون[٢] ومن تبعه بإبدال الهمزة من ﴿بَارِئِكُمْ﴾ في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقًا ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارض»[٣].

١٢- سبب الإمالة في الراء المتطرفة بعد الألف هو الكسر، وهذا الكسر يزول في حال الإدغام نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨] ، فزوال الكسر عارض لا يلتفت إليه، ويُؤخذ بالأصل ويعتد به في رواية السوسي في العشر الصغرى[٤]، وإلى ذلك أشار الإمام الشاطبي بقوله[٥]:

وَلا يَمْنَعُ الإِدْغامُ إِذْ هوَ عَارِضٌ إِمَالَةَ كَالأَبْرَارِ والنّارِ أثْقَلا

١٣- في لفظ: ﴿ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٨] المجرور الإمالة لدوري أبي عمرو، وهذه الإمالة خاصة بالمجرور منها، وفي حال الوقف يزول الكسر ويحل محله السكون، وكذلك في الراء المتطرفة المكسورة، ولا تمتنع الإمالة اعتدادًا بالأصل وهو الخفض، وإلى ذلك أشار الإمام الشاطبي بقوله[٦]:

وَلاَ يَمْنَعُ الإِسْكَانُ فِي الْوَقْفِ عَارِضًا إِمَالَةَ مَا لِلكَسْرِ فِي الْوَصْلِ مُيِّلَا

(١) انظر: النشر:(١/ ٣٩٣).

(٢) هو: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي نزيل مصر أستاذ عارف وثقة ضابط وحجة محرر، شيخ الداني ومؤلف التذكرة في القراءات الثمان، توفي بمصر سنة: ٣٩٩هـ، انظر: غاية النهاية: (١/ ٣٣٩).

(٣) النشر:(١/ ٣٩٣).

(٤) انظر: المرجع السابق: (٢/ ٧٣).

(٥) الشاطبية: البيت رقم: (١٥٤).

(٦) الشاطبية: البيت رقم: (٣٣٤).

١٤- الراء إن تقدم عليها الكسر أثر فيها الترقيق، إلا أنّ الكسر العارض لا يؤثر في الراء، فتبقى على تفخيمها، كما في: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور: ٥٠] ﴿ٱرْكَعُواْ﴾ [الحج: ٧٧] ﴿ٱرْجِعِي﴾ [الفجر: ٢٨][(١)]، وفي هذا إلغاء للعارض، واعتداد بالأصل، وكذلك الحكم إن تقدم عليها كسر منفصل لا يؤثر فيها الترقيق، ولو اتصل رسمًا، كما في: ﴿بِرَسُولٍ﴾ [الصف: ٦] للأزرق، قال الصفاقسي[(٢)]: «﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦] لا خلاف في تفخيم الراء لعروض الكسرة، وكذا كل ما ماثله»[(٣)].

١٥- همزة الوصل في ابتداء الأفعال الأصل فيها أن تتأثر بحركة الثالث في حال الابتداء بها، فتكسر همزة الوصل إن انفتح الثالث أو انكسر، وتضم إن كان الثالث مضمومًا، إلا أنه كُسرت همزة الوصل في بعض المواضع والثالث مضموم، نحو: ﴿ٱمْشُواْ﴾ [ص: ٦] في حال الابتداء تكسر همزة الوصل، وذلك على الاعتداد بالحركة الأصلية للثالث، وهي: الكسر، إذ أصل الكلمة "امشِيُوا"، والضم فيها عارض[(٤)].

١٦- عند الوقف على تاء التأنيث التي رسمت بصورة الهاء يمتنع الروم والإشمام؛ لأنه يوقف عليها بالهاء، والهاء عارضة، فامتناع الروم والإشمام للأخذ بالأصل، وفي تعليل ذلك قال أبو شامة: «لم يختلف القراء في هاء التأنيث أن الوقف عليها بالإسكان ولا يجوز الروم والإشمام فيها؛ لأن الوقف على حرف لم يكن عليه إعراب إنما هو بدل من الحرف الذي كان عليه الإعراب إلا أن تقف على شيء منه بالتاء اتباعاً لخط المصحف؛ فإنك تروم وتشم إذا شئت لأنك تقف على الحرف

(١) انظر: النشر:(٢/ ١٠١). غيث النفع في القراءات السبع (ص: ٢٠٢).

(٢) هو: علي بن سالم بن محمد، أبو الحسن النوري الصفاقسي، مقرئ من فقهاء المالكية، من أهل صفاقس، ولد سنة:١٠٥٣هـ، وتوفي سنة:١١١٨هـ، انظر: الأعلام للزركلي:(٥/ ١٤).

(٣) غيث النفع: (٢٠٢).

(٤) انظر: إبراز المعاني: (١/ ٣٥٢)، فتح رب البرية لصفوت محمود:(١١٢).

الذي كانت الحركة لازمة له فيحسن فيه الروم والإشمام»[(١)].

١٧- ميم الجمع يمتنع فيها الروم والإشمام؛ اعتدادًا بالأصل فيها، وهو سكونها، وميم الجمع تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: أن تقع متحركة لجميع القراء وصلًا؛ وذلك لتحريكها للتخلص من التقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩].

القسم الثاني: أن تقرأ ميم الجمع متحركة عند من يقرأ بصلتها، وباقي القراء يقرؤون بسكونها.

وفي كلا القسمين لا يدخله روم ولا إشمام؛ لأنّ الحركة عارضة، في القسم الأول تحركت الميم بسبب التقاء الساكنين، وفي القسم الثاني تحركت الميم بسبب صلة الميم بالواو[(٢)].

١٨- الحرف المحرك بحركة عارضة يمتنع فيه الروم الإشمام في حال الوقف عليه؛ اعتدادًا بالأصل، وهو سكونه وعدم تحركه، والحرف المتحرك بحركة عارضة له حالتان:

الحالة الأولى: الحرف المحرك للتخلص من التقاء الساكنين، نحو قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾ [الإسراء: ١١٠] .

الحالة الثانية: الحرف المحرك بسبب النقل، نحو: ﴿مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] .

وفي كلتا الحالتين الأصل في الحرف السكون، والحركة عارضة، فلا يعتد بها[(٣)].

(١) إبراز المعاني:(٢٧٠).

(٢) انظر: العقد النضيد:(١/ ٣٩).

(٣) انظر: شرح الفاسي:(١/ ٤٩٨-٤٩٩).

المبحث الثاني

الاعتداد بالعارض دون الأصل

المقصد من هذا المبحث إيراد النماذج التي تأثرت القراءة فيها بالحكم الطارئ عليها وتغير حكمها.

١- في قوله تعالى: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ﴾ [غافر: ٤١] ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن﴾ [هود: ٣٠]: الأصل في هذا اللفظ أنه منادى مضاف إلى ياء المتكلم، فأصله "يا قومي" فحُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلًا عليها، فالأصل وجود الياء وحذفها عارض، إلا أن القراء اعتدوا بهذا العارض وأخذوا به ولم يلتفتوا إلى الأصل، ففي باب الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب أدغموا بلا خلاف بين المدغمين[(١)]، قال الإمام الداني في حكمها: « فأما قوله: ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَن يَنصُرُنِي﴾ [هود: ٣٠] ﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ﴾ [غافر: ٤١] فلا أعلم خلافًا بينهم في إدغام الميم في الميم، وقياس ما أصّلوه من إظهار المنقوص لما نقص منه موجب الإظهار؛ لأن الياء من آخره قد حذفت بالنداء، ولم يجمعوا على ذلك إلا عن أصل صحيح ورواية ثابتة، والله أعلم»[(٢)].

٢- الهمزتان المفتوحتان من كلمة: للأزرق في الهمزة الثانية وجهان؛ التسهيل والإبدال، فعلى وجه الإبدال إن كان بعد الهمزة المبدلة ساكن -نحو: "أأنذرتهم"- للأزرق على وجه الإبدال المد المشبع؛ وذلك اعتدادًا بحرف المد العارض، وترك النظر إلى أصله، وإلى ذلك أشار ابن الجزري بقوله: « ونحو: ﴿ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾ [البقرة: ٦] ﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [هود: ٤٠] فإنّ إبدال ألفه على غير الأصل ومده إجماع»[(٣)].

٣- الهمزتان المتفقتان في الحركة من كلمتين: للأزرق وقنبل في الهمزة الثانية

---

(١) وأشار إليه الشاطبي في باب الإدغام الكبير، البيت رقم: (١٢٥).

(٢) جامع البيان للداني:(١/ ٤٣١).

(٣) انظر: النشر: (١/ ٣٥٢).

التسهيل والإبدال، فعلى وجه الإبدال إن كان بعد الهمزة ساكن – نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ﴾ [البقرة:٣١] – للأزرق وقنبل على وجه الإبدال المد المشبع؛ وذلك على الاعتداد بحرف المد العارض، وترك النظر إلى أصله، وتقدم كلام ابن الجزري في الفقرة السابقة.

٤- التاءات التي يشددها البزي إذا وقع قبلها حرف مد فإنه يمد ست حركات، نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]؛ لتنزيله منزلة المد اللازم، وفي هذا اعتداد بالعارض وهو التشديد، وكذلك في: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا﴾ [الصافات: ١] على وجه الإدغام لحمزة، وفي: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] على وجه الإدغام لرويس، وكذلك الحكم في كل ما شاكله، وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري: « وأما الساكن فإما أن يكون لازمًا وإما أن يكون عارضًا، وهو في قسميه إمّا مدغم، أو غير مدغم، فالساكن اللازم المدغم نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، ﴿دَآبَّةٖ﴾ [البقرة: ١٦٤] ﴿ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] عند من أبدل، ﴿وَٱلَّذَانِ﴾ [النساء: ١٦]، و﴿هَٰذَانِ﴾ [طه:٦٣] عند من شدد، و﴿تَأۡمُرُوٓنِّيٓ أَعۡبُدُ﴾[الزمر:٦٤]، و﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] عند من أدغم، ونحو: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝١ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝٢ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ [الصافات: ١ – ٣] عند حمزة، ونحو: ﴿فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا﴾ [العاديات: ٣] عند من أدغم، عن خلاد، ونحو: ﴿فَلَآ أَنسَابَ بَيۡنَهُمۡ﴾ [المؤمنون: ١٠١] عند رويس، ونحو: و﴿ٱلۡكِتَٰبَ بِأَيۡدِيهِمۡ﴾ [البقرة:٧٩] عند من أدغمه عن رويس، ونحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ﴾ [البقرة:٢٦٧] ، ﴿وَلَا تَعَاوَنُواْ﴾ [المائدة: ٢] ، و﴿عَنۡهُ تَلَهَّىٰٓ﴾ [عبس: ١٠] ، و﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ، و﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] عند البزي » [(١)].

٥- في لفظ: ﴿ٱلذِّئۡبُ﴾ [يوسف: ١٣] ونحوه مما يكون فيه الهمز ساكنًا قبل

(١) النشر: (١/ ٣١٤).

الطرف، على قراءة من يبدلها يجوز وقفًا القصر والتوسط والإشباع، وذلك اعتدادًا بحرف المد العارض.

٦- همزة الاستفهام إن دخلت على "أل" التعريف: يجوز فيها وجهان؛ التسهيل والإبدال، نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣] وعلى وجه الإبدال يلزم الإشباع[(١)]؛ لوقوع الألف قبل حرف مشدد، وإن كانت الألف عارضة إلا أنها نُزّلت منزلة الأصلية، قال الصفاقسي: « هذه الكلمة مما دخلت فيها همزة الاستفهام على همزة الوصل، وأجمع القراء على إثبات همزة الوصل، وعلى تليينها، واختلفوا في كيفية ذلك، فقال كثير من الحذاق: تبدل ألفًا خالصة مع المد للساكن اللازم المدغم»[(٢)].

٧- في: ﴿ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٣] ونحوه أصل حرف المد فيها همزة، فـ"آمن" أصلها "أَأْمن"، فلم يُؤخذ بالأصل، وإنما اعتُدَّ بحرف المد مع كونه عارضًا، وساغ فيه مد البدل.

٨- في: ﴿أَسَأْتُمْ﴾ [الإسراء: ٧] وما شابهها سكون الهمزة عارض؛ لأجل ضمير الفاعل، ومع ذلك فيه الإبدال لمن يبدلون الهمزة الساكنة؛ وفيه اعتداد بالسكون العارض، وفي ذلك قال أبو شامة: «وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] ، يبدل همزه وليس من المستثنى؛ لأن سكون الهمز فيه لأجل ضمير الفاعل لا للجزم »[(٣)].

٩- عند الوقف على:﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وما شابهها من الساكن الموصول مثل: ﴿ٱلْقُرْءَانُ﴾ [البقرة: ١٨٥] يمتنع وجه السكت لحمزة؛ اعتدادًا بالحركة العارضة التي حدثت بسبب الوقف بالنقل، وإلى ذلك أشار الإمام ابن الجزري

(١) انظر: النشر:(١/ ٣٧٧).
(٢) غيث النفع:(٢٣٠).
(٣) إبراز المعاني:(١٥٠).

بقوله: «إن كان من مذهبه عن حمزة السكت أو التحقيق -الذي هو عدم السكت- إذا وقف فإن كان الساكن والهمز في الكلمة الموقوف عليها فإن تخفيف الهمز كما سيأتي ينسخ السكت والتحقيق»[(١)].

١٠- عند الوقف على ﴿مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] وبابه: يجوز فيه ثلاثة أوجه لحمزة، وهي التسهيل والإبدال والحذف، فعلى وجه حذف الهمزة تُضم الزاي؛ لتتناسب مع الواو، ولأنه لا يوجد في اللغة واو ساكنة بعد كسر، فضم الزاي على الاعتداد بحذف الهمزة العارض[(٢)]، وبالنسبة للقول بإبقاء كسر الزاي على الأصل فهو قول مُحمل وضعيف، كما أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي بقوله[(٣)]:

وَمُسْتَهْزِئُونَ الحَذْفُ فِيهِ وَنَحْوِهِ وَضَمٌّ وَكَسْرٌ قَبْلُ قِيلَ وَأُخْمِلَا

١١- في نحو: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ﴾ [الأعراف: ١٤٥] ، و﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣] حال الوقف ليس لحمزة سوى الإبدال، وإن كانت الهمزة متوسطة بزائد؛ وذلك اعتدادًا بالعارض، وهو ملازمة الزائد للهمزة حتى صار كأنه جزء من الكلمة، وفي ذلك قال الإمام الداني: « وهذه الهمزة، وإن كانت فاءً فإنها تجري مجرى المتوسطة، إذ كان لا يوصل إلى النطق بها في حال الوصل، أو بالبدل منها، إلا بما اتصل بها من حروف الكلمة التي قبلها، فصار بذلك كأنه من نفس كلمتها، وقد كان بعض أهل الأداء يأخذ في مذهب حمزة بتحقيقها في الوقف ليجعلها كالمبتدأة، التي تحقّق لكونها فاءً، وليس ذلك بشيء لما بيّنّاه»[(٤)].

وقال السمين الحلبي: «والهمز في: ﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥] و﴿فَأْوُۥا﴾ [الكهف:

(١) النشر:(١/ ٤٢٧).
(٢) انظر: شرح الفاسي:(١/ ٣١١).
(٣) الشاطبية: البيت رقم: (٢٤٧).
(٤) جامع البيان:(٢/ ٥٨٤).

١٦] مبتدأ باعتبار الأصل، ومتوسط باعتبار الزائد الذي اتصل به وصار كأنه منه»[(١)].

١٢- عند الوقف لحمزة وهشام على الهمزة المتطرفة بوجه النقل وبوجه إبدالها حرفًا متحركًا يسوغ لهما الوقف بالسكون المحض والروم والإشمام -فيما يسوغ فيه الروم والإشمام-، والسكون والروم والإشمام مبني على الحركة العارضة التي طرأت لحمزة وهشام وقفًا، وهذا اعتداد بالعارض.

١٣- الهمزة المتطرفة المفتوحة المنونة في الأصل متطرفة، وعند الوقف عليها تكون الهمزة متوسطة بسبب ألف العوض عن التنوين، نحو: ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١] وهذه الألف العارضة نزلت منزلة الألف الأصلية، فأجرى حمزة عليها في حال الوقف أحكام الهمزة المتوسطة اعتدادًا بالعارض، وفي ذلك قال السمين الحلبي: «وأما المتوسط فسبيله أن يسهل بين بين.... ﴿إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١]؛ لأنّ التنوين جعلها حشوًا، ولذلك يُبْدَلُ وقفًا»[(٢)].

١٤- عدم الإمالة في اليائي الخالي من الراء إذا وقع قبل ساكن نحو: ﴿عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [البقرة: ٨٧]؛ لحذف الياء من أجل الساكن بعدها، وحذف الياء عارض إلا أنه اعتد به[(٣)]، وفي ذلك قال السخاوي[(٤)]: « امتنعت إمالة هذا في الوصل من أجل الساكن إذ لقيه فانحذفت الألف الممالة وانفتح ما قبلها؛ لأنّ إمالة الألف هي الموجبة لذلك فيه، فإذا وقفت عليه عادت الألف التي انحذفت لالتقاء الساكنين

(١) العقد النضيد:(٢/ ١٠٢١).

(٢) انظر: العقد النضيد:(٢/ ٩٥٧).

(٣) انظر: النشر:(٢/ ٧٤).

(٤) هو: علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب بن عطاس الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن السخاوي، تلميذ الإمام الشاطبي، ولد سنة:٥٥٨هـ، وتوفي سنة:٦٤٣هـ، انظر: غاية النهاية (١/ ٥٦٨-٥٧١).

فعادت الإمالة، ووقفت على أصولهم من الإمالة الكبرى والصغرى»[(١)].

١٥- الراء المتحركة يوقف عليها بالسكون، وهذا السكون عارض إلا أنه يعتد به وتنبني عليه أحكام الراء من حيث التفخيم والترقيق[(٢)].

١٦- الراء التي انكسرت كسرًا عارضًا يلزم ترقيقها تنزيلًا للعارض منزلة الأصلي، نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور: ٦٣]، وفي ذلك قال البنا[(٣)]: « وأما: الراء المكسورة فلا خلاف في ترقيقها لجميع القراء سواء كانت كسرتها لازمة أو عارضة نحو: "رزق، رجال، فارض، الطارق، إصري، بالزبر، والفجر" ونحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ﴾ [النور: ٦٣]، ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الطارق: ٥]، ونحو: ﴿وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ﴾ [الكوثر: ٢ – ٣]، ﴿وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم﴾ [السجدة: ٣٠] حال النقل»[(٤)].

١٧- حرف القلقلة المتحرك في حال الوقف عليه يقلقل؛ اعتدادًا بالسكون العارض.

١٨- حرف القلقلة الذي سُكّن تخفيفًا تلزم فيه القلقلة، وفي ذلك اعتدادٌ بالسكون العارض، نحو تسكين الدال في: "القدس" لابن كثير[(٥)].

١٩- اللام المغلظة للأزرق إذا وقعت قبل حرف مقلل ليس فيها سوى الترقيق؛ اعتدادًا بالتقليل العارض، نحو: ﴿يَصْلَىٰهَا﴾ [الإسراء: ١٨] قال الإمام ابن الجزري: « إذا غلظت اللام في ذوات الياء نحو: ﴿صَلَّىٰ﴾ [العلق: ١٠] و﴿يَصْلَىٰ﴾ [الأعلى: ١٢] إنما تغلظ مع فتح الألف المنقلبة، وإذا أميلت الألف المنقلبة في ذلك إنما تمال مع

(١) فتح الوصيد:(٢/ ٤٦٨).

(٢) انظر: النشر:(٢/ ١٠٤).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، عالم بالقراءات، توفي بالمدينة سنة:١١١٧هـ، انظر: الأعلام للزركلي:(١/ ٢٤٠).

(٤) إتحاف فضلاء البشر:(١/ ٣٠٢).

(٥) انظر: النشر:(٢/ ١٠٤).

ترقيق اللام، سواء كانت رأس آية أم غيرها؛ إذ الإمالة والتغليظ ضدان لا يجتمعان، وهذا مما لا خلاف فيه»[(١)].

٢٠- لام لفظ الجلالة إذا تقدم عليها كسر عارض ترقق لأجله، اعتدادًا بالكسر العارض، نحو: ﴿أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾ [الإخلاص:١ - ٢]، قال ابن الوجيه[(٢)]: «واتفق الجماعة على ترقيق اللّام من اسم الله تعالى وإن زيد عليه الميم إذا كان قبله كسرة متصلة به لازمة أو عارضة نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾ [الروم: ٤]، ...و﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ ﴾ [آل عمران: ٢٦] »[(٣)].

(١) النشر:(٢/ ١١٦).

(٢) هو: عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه هبة الله نجم الدين أبو محمد الواسطي الأستاذ العارف المحقق الثقة المشهور كان شيخ العراق في زمانه، ولد سنة:٦٧١هـ، وتوفي سنة:٧٤٠هـ، انظر: غاية النهاية: (١/ ٤٢٩-٤٣٠).

(٣) انظر: الكنز:(١/ ٣٣٠).

المبحث الثالث

الاعتداد بالأصل والعارض معًا

المقصد من هذا المبحث إيراد النماذج التي تنازعها الأصل والعارض وتجاذباها فتأثرت بهما، فأحيانًا يتفق القراء على جواز الاعتداد بالأصل والعارض معًا، وأحيانًا ينقسم القراء منهم من يعتد بالأصل ومنهم من يعتد بالعارض، وسيتضح ذلك-إن شاء الله- في النماذج التالية:

١- في لفظ: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] وبابه من القراء من ضم الهاء ومنهم من كسرها، فمن ضم أخذ بالأصل فيها وهو الضم، ومن كسر اعتد بالياء العارضة فكسر الهاء لتنسجم مع الياء قبلها، ومثله لفظ: ﴿أَنۢبِئۡهُم﴾ [البقرة: ٣٣] لحمزة وقفًا يجوز في الهاء الضم والكسر بالتعليل نفسه[(١)]، قال أبو شامة: «ووجه ضم الهاء أن الياء عارضة؛ لأنّ الهمزة لم تترك أصلًا وإنما خففت وهي مرادة ... وهو الأشبه بمذهب حمزة ألا تراه ضم هاء ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] ، و﴿إِلَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٧٧] و﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ [آل عمران: ٤٤]؛ لأن الياء قبلها مبدلة من ألف»[(٢)].

وكذلك إذا حذفت الياء الساكنة قبل الهاء لعارض رويس يضم الهاء اعتدادًا بالأصل، وهو وجود الياء الساكنة، وروح لا يضم الهاء اعتدادًا بحذف الهاء العارض، مثل: ﴿فَٱسۡتَفۡتِهِمۡ﴾ [الصافات: ١١]، واتفقوا على الاعتداد بالأصل وعدم ضم الهاء في: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمۡ﴾ [الأنفال: ١٦][(٣)].

٢- في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ﴾ [آل عمران: ٨٥] و﴿يَحۡلُ لَكُمۡ﴾ [يوسف: ٩] و﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبٗا﴾ [غافر: ٢٨] -ونحوها من باب المتقاربين والمتجانسين[(٤)]-

(١) انظر: الكشف لمكي:(١/ ٣٥).
(٢) انظر: إبراز المعاني:(١٧٢).
(٣) انظر: تحبير التيسير:(١٨٧).
(٤) انظر: النشر:(١/ ٢٧٩).

للمدغمين عن أبي عمرو ويعقوب وجهان؛ الإظهار والإدغام، فالإدغام على الاعتداد بالعارض، وهو حذف الحرف الفاصل، والإظهار على الاعتداد بالأصل، وهو وجود الحرف الفاصل، قال أبو شامة: «﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾ [آل عمران: ٨٥] كان الأصل يبتغي بالياء فحذف للجزم، وقوله: مجزومًا حال نبه بها على أن هذا اللفظ فرع عن غيره، ﴿وَإِن يَكُ ﴾ [غافر: ٢٨] أصله يكون فسكنت النون للجزم، فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين، ثم حذفت النون؛ تخفيفًا فهذه الكلمة حذف منها حرفان، ﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩] أصله يخلو بالواو وإنما حذفت جوابًا للأمر»[(١)].

٣- إذا وقع حرف علة قبل الحرف المدغم لأبي عمرو ويعقوب نحو: ﴿ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ﴾ [الفاتحة:٣-٤] يسوغ في حرف العلة القصر والتوسط والإشباع، فالقصر على الاعتداد بالأصل، والمد على الاعتداد بالسكون العارض، وسيأتي الكلام على التوسط، قال البنا: «لا يخلو ما قبل الحرف المدغم إما أن يكون متحركًا أو ساكنًا، فالأول: لا كلام فيه، والثاني: إما أن يكون معتلًّا أو صحيحًا، فإن كان معتلًّا أمكن الإدغام معه وحسن لامتداد الصوت به، ويجوز فيه ثلاثة أوجه: المد والتوسط والقصر»[(٢)].

٤- في قوله تعالى: ﴿هُوَ وَٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وما شاكله، للمدغمين عن أبي عمرو ويعقوب وجهان:

الأول: الإظهار: وعلته الاعتداد بالسكون العارض الذي طرأ على الواو بسبب الإدغام، فصارت الواو حرف مد، وحرف المد لا يدغم فيما بعده.

الثاني: الإدغام: وعلته الاعتداد بالأصل، وهو تحرك الواو في الأصل. وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري: «واختلفوا في مانع الإدغام، فالأكثرون منهم على أن ذلك

(١) إبراز المعاني: (٨٣).

(٢) إتحاف فضلاء البشر: (١/ ١٢٥-١٢٦).

من أجل أن الواو تسكن للإدغام فتصير بمنزلة الواو التي هي حرف مد ولين في نحو قوله تعالى: ﴿ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ﴾ [البقرة: ٢٥] مما لا يدغم إجماعًا من أجل المد، ورد المحققون ذلك بالإجماع على جواز إدغام نحو: ﴿نُّودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ﴾ [طه:١١] و﴿يَأۡتِيَ يَوۡمٞ﴾ [البقرة:٢٥٤]، ولا فرق بين الواو والياء مع أن تسكينها للإدغام عارض. وقيل: لقلة حروفه، وردّ بما تقدم، والصحيح اعتبار المانعين جميعًا، وإن كانا ضعيفين، فإن الضعيف إذا اجتمع إلى ضعيف أكسبه قوة، وقد قيل: وضعيفان يغلبان قويًا» (١).

٥- إذا وقع حرف علة قبل حرف متحرك موقوف عليه نحو: ﴿ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾ [البقرة:٥] يجوز فيه القصر والتوسط والإشباع، وهو المد العارض للسكون، فالقصر اعتدادًا بالأصل، والمد اعتدادًا بالسكون العارض، وسيأتي الكلام على التوسط، قال الفاسي: «وعلة المد مراعاة اللفظ ومعاملته؛ لأنّ السكون فيه موجود بعد حرف المد واللين، فقد ساوى السكون اللازم في اللفظ، وعلة القصر كون السكون عارضًا، وكون الوقف لا يمتنع فيه الجمع بين الساكنين» (٢).

٦- إذا اجتمع في الكلمة الموقوف عليها مد العارض للسكون ومد البدل نحو: ﴿ٱلۡمَعَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]؛ فمن روى القصر في البدل للأزرق يجوز له عند الوقف القصر على الاعتداد بالأصل والعارض، ويجوز له التوسط والإشباع على الاعتداد بالعارض. ومن روى التوسط في البدل للأزرق يجوز له عند الوقف التوسط على الاعتداد بالأصل والعارض، ويجوز له الإشباع على الاعتداد بالعارض، ويمتنع القصر على الاعتداد بالأصل. ومن روى الإشباع في البدل فليس له سوى الإشباع، ويمتنع التوسط والقصر؛ اعتدادًا بالأصل دون العارض.

(١) النشر: (١/ ٢٨٣).

(٢) شرح الفاسي: (١/ ٢٣١-٢٣٢).

وكذلك القول في مد اللين الموقوف عليه نحو: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: ٢٠] .

٧- المد المتصل الموقوف عليه –نحو: ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] – يجوز لأصحاب التوسط وجهان: الوجه الأول: التوسط على الاعتداد بالأصل. والوجه الثاني: الإشباع على الاعتداد بالسكون العارض، وأما أصحاب الإشباع فيسوغ لهم الإشباع فقط اعتدادًا بالأصل والعارض.

٨- في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ – ٢] في حال الوصل يجب فتح الميم تخلصًا من التقاء الساكنين؛ وعليه يجوز في ميم الطول والقصر، فالطول على الاعتداد بالأصل، والقصر على الاعتداد بالعارض، قال الإمام الداني فيها: « يزاد في تمكينها ويشبع مطّها؛ لأن حركة الميم عارضة؛ إذ هي للساكنين في آل عمران وحركة الهمزة في العنكبوت، والعارض غير معتدّ به، فكأنّ الميم ساكنة لذلك، فوجب زيادة التمكين للياء قبلها...، وقال آخرون: لا يزاد في تمكين الياء في ذلك إلا على مقدار ما يوصل به إليها لا غير؛ لأن ذلك إنما كان يجب فيهما مع ظهور سكون الميم، فلما تحرّكت امتنعت الزيادة، بعدم موجبها؛ فعاملوا اللفظ واعتدّوا بالحركة»(١).

٩- في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ﴾ [العنكبوت: ١ – ٢] للأزرق فيها النقل، وكذلك لحمزة فيها النقل وقفًا، وعليه يجوز في ميم القصر اعتدادًا بالفتح العارض، ويجوز المد اعتدادًا بالأصل، وهو سكون الميم، قال ابن الباذش: « فأما﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ – ٢] في قراءة الجماعة و﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [العنكبوت: ١ – ٢] في قراءة ورش، فمن أهل الأداء من يراعي اللفظ، فلا يزيد في تمكين الياء من هجاء "ميم" فيهما لتحريك الميم»(٢).

(١) انظر: جامع البيان للداني:(٢/ ٥٠٥).

(٢) انظر: الإقناع:(٢٣٦).

١٠- في لفظ: ﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ [يونس: ٥١] في سورة يونس -عليه السلام- على وجه النقل يجوز في الألف الأولى القصر اعتدادًا بالفتح العارض، ويجوز المد اعتدادًا بالأصل وهو السكون[(١)]، قال الإمام ابن الجزري: «﴿ءَآلْـَٔنَ﴾ في موضعي يونس إذا قرئ لنافع وأبي جعفر بوجه إبدال همزة الوصل ألفًا ونقل حركة الهمزة بعد اللام إليها جاز لهما في هذه الألف المبدلة المد باعتبار استصحاب حكم المد للساكن، والقصر باعتبار الاعتداد بالعارض على القاعدة المذكورة»[(٢)].

١١- في لفظ: ﴿سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [الأعراف: ٢٠] للأزرق القصر والتوسط في اللين، فالقصر بالنظر إلى الأصل، وهو تحرك الواو، والمد بالنظر إلى العارض وهو سكون الواو، قال السمين في توجيه الخلاف فيها: «وهو أنّ سوءات جمع سوءة، وسوءة فَعْلَة اسمًا، وكل ما كان على فَعْلَة اسمًا جُمع على فَعَلَات بالفتح، فالواو في سوءات وإن كانت ساكنة لفظًا فهي مفتوحة حكمًا، فمن مدّ نظر إلى اللفظ، ومن قصر نظر إلى الأصل»[(٣)].

١٢- في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ [الطلاق: ٤] على وجه إبدال الهمزة ياءً للبزي وأبي عمرو: يسوغ لهما الإظهار والإدغام، فالإدغام اعتدادًا بالياء العارضة-إذ أصلها همزة- واعتدادًا بالسكون العارض على الياء، والإظهار اعتدادًا بالأصل؛ لأنّ الياء أصلها همزة، قال الإمام ابن الجزري: « فوجه الإظهار توالي الإعلال من وجهين: أحدهما: أن أصل هذه الكلمة اللائي كما قرأ ابن عامر والكوفيون، فحذفت الياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، كما قرأ نافع في غير رواية ورش وابن كثير في رواية قنبل وغيره ويعقوب، ثم خففت الهمزة لثقلها وحشوها، فأبدلت ياءً

(١) انظر: الوافي: (٨١).
(٢) النشر: (١/ ٣٥٧).
(٣) العقد النضيد: (٢/ ٧٠٤).

ساكنة على غير قياس، فحصل في هذه الكلمة إعلالان، فلم تكن لتعل ثالثًا بالإدغام. الثاني: أن أصل هذه الياء الهمزة، فإبدالها وتسكينها عارض، ولم يعتد بالعارض فيها، فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة؛ لأنها في النية، والمراد والتقدير إذا كان كذلك لم تدغم، ووجه الإدغام ظاهر من وجهين: أحدهما: أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين، وسبق أحدهما بالسكون فحسن الاعتداد بالعارض لذلك، وذلك أصل مطرد عندهم غير منخرم ...، الثاني: أنّ اللآي بياء ساكنة من غير همزة لغة ثابتة في اللائي، قال أبو عمرو بن العلاء: هي لغة قريش، فعلى هذا يجب الإدغام على حده بلا نظر، ويكون من الإدغام الصغير»[(١)].

١٣- في قوله تعالى: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ [الحاقة:٢٨-٢٩] يجوز لكل القراء الإدغام والإظهار في الهاء مع الهاء؛ فالإدغام على الاعتداد بالعارض، وهو وجود هاء السكت، وبقاؤها في حال الوصل، والإظهار على الاعتداد بالأصل، وهو عدم وجود هاء السكت، وعدم النطق بها وصلًا[(٢)].

١٤- حرف المد قبل الهمز المغير يجوز فيه المد وعدمه، نحو: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠] لحمزة وقفًا ولأبي جعفر في الحالين[(٣)]، فالمد على الاعتداد بالأصل، والقصر على الاعتداد بالعارض، وهذه القاعدة يندرج تحتها كثير من المسائل، وإلى هذين الوجهين أشار الإمام الشاطبي بقوله[(٤)]:

وَإِنْ حَرْفُ مَدٍّ قَبْلَ هَمْزٍ مُغَيَّرٍ يَجُزْ قَصْرُهُ وَالْمُدُّ مَا زَالَ أَعْدَلا

(١) انظر: النشر:(١/ ٢٥٨).
(٢) انظر: النشر:(٢/ ٢١).
(٣) انظر: النشر:(١/ ٣٥٦).
(٤) الشاطبية: البيت رقم: (٢٠٨).

وأشار إليهما الإمام ابن الجزري بقوله[(١)]:

وَالْمُدُّ أَوْلَى إِنْ تَغَيَّرَ السَّبَبْ وَبَقِيَ الْأَثَرُ أَوْ فَاقْصُرْ أَحَبْ

١٥- في قوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] للأزرق على وجه الإبدال في الهمزة الثانية المد والقصر، فالقصر اعتدادًا بالحركة العارضة التي طرأت بسبب النقل، والمد اعتدادًا بالأصل، وهو سكون النون[(٢)].

١٦- في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] للأزرق وقنبل على وجه الإبدال في الهمزة الثانية المد والقصر، فالقصر اعتدادًا بالكسرة العارضة التي طرأت بسبب التخلص من التقاء الساكنين، والمد اعتدادًا بالأصل، وهو سكون النون، قال الشيخ عبد الفتاح القاضي: «فإن تحرك هذا الحرف الساكن لعارض؛ فلك في حرف المد وجهان: المد الطويل نظرًا للأصل، والقصر؛ نظرًا للحركة العارضة، وقد وقع ذلك في ثلاثة مواضع: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ [النور: ٣٣] في النور، ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٢] ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ [الأحزاب: ٥٠] كلاهما في الأحزاب؛ فالنون في هذه المواضع كانت ساكنة ثم تحركت بسبب نقل حركة الهمزة إليها في ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ وهذا بالنسبة لورش خاصة، وللتخلص من التقاء الساكنين في ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ وهذا لورش وقنبل، فيكون لورش في: ﴿عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾ و﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ﴾ ثلاثة أوجه: التسهيل بين بين، والإبدال مع المد والقصر، وسيجيء له في: ﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾ وجه رابع، ويكون لقنبل فيهما وجهان: التسهيل، والإبدال مع المد المشبع، ويكون لهما في ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيْتُنَّ﴾ ثلاثة أوجه: التسهيل، والإبدال مع المد، والقصر، فلا

(١) طيبة النشر: البيت رقم: (٢٠٨).

(٢) انظر: الوافي: (١٤٥-١٤٦).

فرق بين ورش وقنبل في هذه الكلمة»[(١)].

١٧- في لفظ: ﴿ٱلِٱسۡمُ﴾ [الحجرات: ١١] في حال البدء به يجوز وجهان: البدء بهمزة الوصل، ويجوز البدء بلام مكسورة[(٢)]، فالبدء باللام المكسورة على الاعتداد بالعارض؛ وذلك لأن همزة الوصل اجتلبت للتوصل بها إلى النطق باللام الساكنة، فلما حركت اللام زال سبب استدعاء الهمزة فحذفت، ومن بدأ بهمزة الوصل اعتدّ بالأصل، وهو سكون اللام، ولم يعتبر الحركة العارضة، ونظيره في الحكم ما ماثله مما فيه النقل لورش من طريق الأزرق، نحو: "الأرض والآخرة"، قال أبو شامة: « تقول إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع نحو: "الأرض" و"الآخرة" و"الإنسان" و"الإحسان" فنقلت حركة الهمزة إلى اللام ثم أردت الابتداء بتلك الكلمة بدأت بهمزة الوصل كما تبتدئ بها في صورة عدم النقل لأجل سكون اللام فاللام بعد النقل إليها كأنها بعد ساكنة؛ لأن حركة النقل عارضة فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا في الدرج.... ثم ذكر وجهًا آخر وهو أن لا يحتاج إلى همزة الوصل؛ لأنها إنما اجتلبت لأجل سكون اللام، وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة فاستغنى عنها، فهذا معنى قوله: وإن كنت معتدا بعارضه أي: منزلًا لحركة النقل منزلة الحركة الأصلية فلا تبدأ بهمز الوصل؛ إذ لا حاجة إليه»[(٣)].

١٨- في قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهۡ ۝١٩ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩ – ٢٠] يجوز للأزرق النقل وعدمه، فالنقل على الاعتداد بالعارض، وهو وجود هاء السكت، وبقاؤها في حال الوصل، وعدم النقل على الاعتداد بالأصل، وهو عدم وجود هاء السكت، وعدم

(١) انظر: الوافي: (١٤٥-١٤٦).

(٢) انظر: النشر:(١/ ٤١٦).

(٣) إبراز المعاني:(١٦٣).

النطق بها وصلًا، قال أبو شامة: « وأما قوله تعالى في الحاقة: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي﴾ [الحاقة: ١٩ – ٢٠] فروي عن ورش نقل حركة همزة إني إلى هاء كتابيه؛ لأنه ساكن آخر صحيح فدخل في الضابط المذكور أول الباب، وروي ترك النقل، وهو الصحيح في العربية؛ لأن هذه الهاء هاء سكت وحكمها السكون، لا تحرك إلا في ضرورة الشعر على قبح، وأيضًا فإنها لا تثبت إلا في الوقف فإذا خولف الأصل فأثبتت في الوصل إجراءً له مجرى الوقف؛ لأجل ثباتها في خط المصحف ،فلا ينبغي أن يخالف الأصل من وجه آخر وهو تحريكها، فتجتمع في حرف واحد مخالفتان»[(١)].

١٩- الهمزة المتطرفة المتحركة عند الوقف عليها بالسكون لحمزة وهشام يُنظر إلى السكون العارض، ويُنظر إلى الأصل وهو تحرك الهمزة، فيعتد بالسكون العارض، ويكون فيه الإبدال، إذا تحقق شرط الإبدال، وهو تحرك الحرف السابق للهمزة، ويعتد بالأصل -وهو تحرك الهمزة- فيكون فيه التسهيل بروم، إذا تحقق شرطه، وهو أن تكون الهمزة مضمومة أو مكسورة، وأن يكون قبلها حرف متحرك أو ألف نحو: ﴿يَبْدَؤُاْ﴾ [يونس: ٤][(٢)].

٢٠- في: ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم:٧٤] و﴿ٱلرُّءْيَا﴾ [الإسراء:٦٠] و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] لحمزة وقفًا الإبدال، وعلى الإبدال فيه وجهان: الإظهار والإدغام، فالإظهار على الاعتداد بالأصل، والإدغام على الاعتداد بالعارض، قال الإمام الداني: «واختلف أصحابنا في إدغام الحرف المبدل من الهمزة وفي إظهاره في قوله: ﴿وَرِءْيًا﴾ [مريم: ٧٤] و﴿وَتُـْٔوِيَ﴾ [الأحزاب: ٥١] و﴿تُـْٔوِيهِ﴾ [المعارج: ١٣] فمنهم من يدغم اتباعًا للخط، ومنهم من يظهر لكون البدل عارضًا، والوجهان جائزان»[(٣)].

(١) إبراز المعاني (١٦٥).
(٢) انظر: النشر(١/ ٤٣٠).
(٣) التيسير (٣٩).

٢١- المتوسط بزائد فيه لحمزة وقفًا وجهان؛ التحقيق والتغيير، نحو: ﴿وَأَنتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فالتحقيق بالنظر إلى الأصل، وهو كون الهمزة في أول الكلمة، والتغيير بالنظر إلى العارض، وهو توسط الهمزة بحرف زائد، فنُزِّل الحرف الزائد منزلة الحرف الأصلي، قال السمين في تعليل ذلك: « التحقيق اعتبارًا بأنه همز مبتدأ به، والهمز المبتدأ به لا يسهل...والثاني أنه يعطى حكم المتوسط لشدة اتصال هذا الحرف الزائد بالكلمة، فيُفعل فيه ما يُفعل في المتوسط حقيقة»(١).

٢٢- ذات الياء المسبوقة براء نحو: ﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِى﴾ [سبأ: ١٨] إن وقعت قبل ساكن يجوز للسوسي الفتح والإمالة(٢)، فالإمالة على الاعتداد بالأصل، والفتح على الاعتداد بالعارض، قال الإمام ابن الجزري: «إنما يُسوِّغ إمالة الراء وجود الألف بعدها، فتمال من أجل إمالة الألف، فإذا وصلت حذفت الألف للساكن، وبقيت إمالة الراء على حالها»(٣).

٢٣- الراءات المتطرفة الموقوف عليها الواقعة قبل الياء المحذوفة -نحو:﴿يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] و﴿وَنُذُرِ﴾ [القمر: ١٦] - يسوغ فيها الترقيق والتفخيم، فالترقيق على الاعتداد بالأصل، وهو كسر الراء ووجود الياء بعد الراء في الأصل، والتفخيم على الاعتداد بالعارض وهو تطرف الراء، وانعدام الكسر والياء الساكنة قبلها، وكذلك الراء في: ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [طه: ٧٧] على قراءة غير أهل الحرم يسوغ فيها وقفًا: التفخيم والترقيق، وكذلك: ﴿فَأَسْرِ﴾ [هود: ٨١] على قراءة وصل الهمزة وقطعها يسوغ في الراء التفخيم والترقيق، فالترقيق اعتدادًا بالأصل، والتفخيم اعتدادًا بالعارض، قال الإمام ابن الجزري: «الوقف بالسكون على ﴿أَنْ أَسْرِ﴾ [طه: ٧٧] في قراءة من

(١) انظر: العقد النضيد:(٢/ ١٠١٠).
(٢) انظر: النشر:(٢/ ٧٦).
(٣) انظر: النشر:(٢/ ٧٨).

وصل وكسر النون يوقف عليه بالترقيق، أمّا على القول بأن الوقف عارض فظاهر، وأمّا على القول الآخر فإن الراء قد اكتنفها كسرتان، وإن زالت الثانية وقفًا فإن الكسرة قبلها توجب الترقيق، فإن قيل: إن الكسر عارض فتفخم مثل: ﴿أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ﴾ [النور:٥٠]، فقد أجاب بما تقدم أنّ عروض الكسر هو باعتبار الحمل على أصل مضارعه الذي هو: يرتاب، فهي مفخمة لعروض الكسر فيه بخلاف هذه، والأَوْلى أن يقال: كما أنّ الكسر قبل عارض فإن السكون كذلك عارض، وليس أحدهما أولى بالاعتبار من الآخر، فيلغيان جميعًا، ويرجع إلى كونها في الأصل مكسورة فترقق على أصلها، وأما على قراءة الباقين وكذلك ﴿فَأَسۡرِ﴾ [هود: ٨١] في قراءة من قطع ووصل فمن لم يعتدّ بالعارض أيضًا رقق، وأما على القول الآخر فيحتمل التفخيم للعروض، ويحتمل الترقيق فرقًا بين كسرة الإعراب وكسرة البناء؛ إذ كان الأصل أسري بالياء، وحذفت الياء للبناء، فبقي الترقيق دلالة على الأصل وفرقًا بين ما أصله الترقيق وما عرض له، وكذلك الحكم في: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر: ٤] في الوقف بالسكون على قراءة من حذف الياء، فحينئذ يكون الوقف عليه بالترقيق أولى، والوقف على: ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾ [الفجر: ١] بالتفخيم، أولى - والله أعلم-»[(١)].

٢٤- في لفظ: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] وما شابهه لورش من طريق الأزرق وقفًا التفخيم والترقيق[(٢)]، فالتفخيم على الاعتداد بالأصل، وهو تحرك اللام بالفتح، والترقيق على الاعتداد بحركة اللام العارضة، وهي السكون[(٣)]، وفي ذلك قال الإمام ابن الجزري: «واختلفوا أيضًا في اللام المتطرفة إذا وقف عليها، وذلك في ستة أحرف، وهي: ﴿أَن يُوصَلَ﴾ [البقرة: ٢٧] في البقرة والرعد، و﴿فَلَمَّا فَصَلَ﴾

(١) النشر:(٢/ ١١٠-١١١).
(٢) انظر: النشر:(٢/ ١١٤).
(٣) انظر: جامع البيان للداني:(٢/ ٧٩٠).

[البقرة: ٢٤٩] في البقرة، و﴿وَقَدۡ فَصَّلَ لَكُم﴾ [الأنعام: ١١٩] ، و﴿وَبَطَلَ﴾ [الأعراف: ١١٨] في الأعراف، و﴿ظَلَّ﴾ [النحل: ٥٨] في النحل والزخرف، و﴿وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠] في ص، فروى جماعة الترقيق في الوقف، وهو الذي في الكافي، والهداية، والهادي، والتجريد، وتلخيص العبارات، وروى آخرون التغليظ، وهو الذي في العنوان والمجتبى والتذكرة، وغيرها. والوجهان جميعًا في التيسير، والشاطبية، وتلخيص أبي معشر»[(١)].

٢٥- في لام لفظ الجلالة الواقعة قبل الألف الممالة للسوسي -نحو: ﴿نَرَى ٱللَّهَ﴾ [البقرة: ٥٥] وجهان: التغليظ والترقيق، فالتغليظ على الاعتداد بالأصل، والترقيق على الاعتداد بالعارض[(٢)].

٢٦- الياءات المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين نحو: ﴿فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] والياءات المحذوفة بسبب التنوين نحو: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] وبابه عند الوقف عليها من القراء -وهم الجمهور- من اعتد بالعارض ولم يثبت الياء، ومنهم من اعتد بالأصل وأثبت الياء؛ لزوال موجب الحذف[(٣)].

(١) النشر: (٢/ ١١٤).

(٢) انظر: النشر:(٢/ ١١٦-١١٧).

(٣) انظر: النشر:(٢/ ١٣٦-١٣٧).

المبحث الرابع

التوسط بين العارض والأصل

المشهور في المصنفات الاعتداد بالأصل والاعتداد بالعارض، وفي هذا المبحث سأضيف لونًا جديدًا من حيث التسمية لا المسمّى؛ إذ هو موجود لكن بدون تسمية، ولم أقف على من سماه بهذا الاسم، أعني التوسط بين العارض والأصل، وهذا التوسط لا يَستقل بذاته؛ بمعنى أنه لا يوجد بمعزل عن الأصل والعارض، فوجوده يلزم منه جواز الاعتداد بالأصل والعارض معًا، أو جواز الاعتداد بأحدهما، وسيتضح هذا-إن شاء الله- في النماذج التالية:

١- المد العارض للسكون يجوز فيه القصر والتوسط والطول[(١)]، فالقصر على الاعتداد بالأصل، وهو تحرك الحرف التالي لحرف المد في الأصل، والإشباع على الاعتداد بالسكون العارض، وتنزيله منزلة السكون الأصلي، فحكمه كحكم المد اللازم، وأما وجه التوسط فهو التوسط بين الأصل والعارض، فلم يؤخذ بالأصل من كل وجه، ولم يؤخذ بالعارض من كل وجه، بل توسط بينهما.

٢- الراء المكسورة المتطرفة التي قبلها ألف -نحو: ﴿بِٱلْأَبْصَٰرِ﴾ [النور: ٤٣]- في حال الوقف عليها يجوز للسوسي ثلاثة أوجه، وهي: الفتح والإمالة والتقليل[(٢)]، فالفتح على الاعتداد بالعارض، وهو السكون الذي زال معه سبب الإمالة وهو الكسر، والإمالة على الاعتداد بالأصل، والتقليل توسط بين الأصل والعارض.

٣- الراء المكسورة المتطرفة الممالة المدغمة -نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ لَفِى﴾ [المطففين: ١٨]- في حال الإدغام يجوز للسوسي ثلاثة أوجه، وهي: الفتح والإمالة والتقليل[(٣)]،

(١) انظر: النشر:(١/ ٣٣٥).

(٢) انظر: النشر:(٢/ ٧٣).

(٣) المرجع السابق.

فالفتح على الاعتداد بالعارض، وهو سكون الراء الذي زال معه سبب الإمالة، والإمالة على الاعتداد بالأصل وهو الكسر، والتقليل توسط بين الأصل والعارض.

٤- الحرف المضموم أو المرفوع أو المكسور أو المجرور يجوز للقارئ في حال الوقف عليه السكون المحض والروم[١]، فالوقف بالسكون المحض على الاعتداد بالعارض، والوقف بالحركة موافق للأصل لكنّه ممتنع لعدم جوازه لغة، والروم توسط بين العارض والأصل.

(١) المرجع السابق.

المبحث الخامس

الآثار الناتجة عن الاعتداد بالأصل والعارض

بعض الآثار والتحريرات يُلزِم بها القراءُ في بعض المواضع، فتارة يُلزمون القارئَ بطرد الأصالة في جميع أجزاء الكلمة، أو في جميع أجزاء السياق، وتارة يُلزمون القارئَ بطرد العروض في جميع أجزاء الكلمة، أو في جميع أجزاء السياق، وسيتضح هذا-إن شاء الله- في النماذج التالية:

١- في لفظ: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٣١] لحمزة في حال الوقف عليها في الهمزة الأولى ثلاثة أوجه: التحقيق والتسهيل مع المد والقصر، وله في الهمزة الثانية خمسة القياس، فيصبح المجموع خمسة عشر وجهًا، ولكنّه يمتنع منها وجهان هما: الأول: تسهيل الهمزة الأولى مع المد مع تسهيل الهمزة الثانية بالروم مع القصر، الثاني: تسهيل الهمزة الأولى مع القصر مع تسهيل الهمزة الثانية بالروم مع المد.

فقصر المد في هذه الكلمة من باب الاعتداد بالعارض، وهو التسهيل الذي طرأ على الهمزة، وبالنسبة للمد في الألف فعلى الاعتداد بالأصل، وهو جود الهمزة المحققة بعد حرف المد[(١)].

وعلة امتناع الوجهين هنا هي: أنك إن اعتددت بالأصل في الهمزة الأولى ومددت لزمك أن تعتد بالأصل في الهمزة الثانية وتمد، وامتنع عليك الاعتداد بالعارض الذي يترتب عليه القصر.

وأمّا إن اعتددت بالعارض في الهمزة الأولى وقصرت لزمك أن تعتدّ بالعارض في الهمزة الثانية وتقصر، وامتنع عليك الاعتداد بالأصل الذي يترتب عليه المد.

٢- من قواعد النقل: أن كل كلمة وقع في أولها "أل" التي للتعريف وكان بعد

(١) انظر: البدور الزاهرة:(٦٤).

"أل" همزة قطع نحو: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه:٢١]، و﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ [البقرة:٩٤] ، ثم نقلت حركة همزة القطع إلى اللام؛ فلك عند البدء بهذه الكلمة وجهان:

الوجه الأول: الابتداء بهمزة الوصل باعتبار الأصل، وهو سكون اللام وعدم الالتفات إلى حركة اللام العارضة.

الوجه الثاني: الابتداء باللام اعتدادًا بحركتها العارضة وطرحًا للأصل(١).

فاللفظ الذي احتوى على مد البدل المغيّر نحو: ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: ٢١] على وجه البدء باللام المحركة يمتنع التوسط والإشباع في مد البدل الذي وقع بعد الهمز المغيَّر، وذلك للاعتداد بالعارض في الموضعين والتسوية بينهما.

٣- في لفظ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ [يونس: ٥١] في سورة يونس-عليه السلام- لورش في الألف الأولى التي بعد همزة الاستفهام على وجه الإبدال القصر والطول؛ لزوال سبب المد وهو السكون، فالقصر على الاعتداد بالعارض، والطول على الاعتداد بالأصل، وله في الألف التي بعد الهمزة المحذوفة بالنقل القصر والتوسط والطول، إلا أنه يتعين القصر فيها ويمتنع التوسط والطول إذا قصرت الألف الأولى؛ وذلك كي تعتد بالعارض في الموضعين، فقصر الألف الأولى لزوال سبب المد وهو السكون، وقصر مد البدل لزوال سبب مد البدل وهو الهمزة(٢).

٤- في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [الحاقة: ٢٨ - ٢٩] يجوز لكلّ القراء الإظهار والإدغام في هاء "ماليه"، فالإظهار على الاعتداد بالأصل، والإدغام على الاعتداد بالعارض.

وفي قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ١٩ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩ - ٢٠] يجوز لورش النقل وعدمه في هاء "كتابيه"، فالنقل على الاعتداد بالعارض،

(١) انظر: النشر:(١/ ٤١٥).

(٢) انظر: البدور الزاهرة:(١٤٧).

وعدم النقل على الاعتداد بالأصل.

فإن قرأت لورش بالإدغام في: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ واعتددت بالعارض لزمك أن تقرأ بالنقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ وتعتدّ بالعارض، وإن قرأت بالإظهار في: ﴿مَالِيَهْ هَلَكَ﴾ واعتددت بالأصل لزمك أن تقرأ بعدم النقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ إِنِّي﴾ وتعتدّ بالأصل(١).

٥- في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ﴾ [البقرة: ١٧] في حال الوقف عليها لحمزة في الهمزة الأولى أربعة أوجه، وهي: التحقيق والسكت والتسهيل مع المد والتسهيل مع القصر، وله في الهمزة الثانية التسهيل مع المد والقصر، فيصبح المجموع ثمانية أوجه، إلا أنه يمتنع وجهان، وهما:

أ/ تسهيل الهمزة الأولى مع المد مع تسهيل الهمزة الثانية مع القصر.

ب/ تسهيل الهمزة الأولى مع القصر مع تسهيل الهمزة الثانية مع المد(٢).

وعلة امتناع الوجهين هنا هي: أنك إن اعتددت بالأصل في الهمزة الأولى ومددت لزمك أن تعتدّ بالأصل في الهمزة الثانية وتمد، وامتنع عليك الاعتداد بالعارض الذي يترتب عليه القصر.

وأمّا إن اعتددت بالعارض في الهمزة الأولى وقصرت لزمك أن تعتدّ بالعارض في الهمزة الثانية وتقصر، وامتنع عليك الاعتداد بالأصل الذي يترتب عليه المد.

٦- في قوله تعالى: ﴿وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٥] في حال الوقف عليها لحمزة في الهمزة الأولى أربعة أوجه، وهي: التحقيق بدون سكت، والتحقيق مع السكت، والتسهيل مع المد والقصر، وله في الهمزة الثانية خمسة القياس، فيصبح المجموع عشرين وجهًا، إلا أنه يمتنع منها وجهان، وهما:

---

(١) انظر: النشر:(٢/ ٢١).

(٢) انظر: النشر:(١/ ٤٩٠).

أ/ تسهيل الهمزة الأولى مع المد مع تسهيل الهمزة الثانية بروم مع القصر.

ب/ تسهيل الهمزة الأولى مع القصر مع تسهيل الهمزة الثانية بروم مع المد[١].

وعلة امتناع الوجهين هنا كما في الفقرة السابقة تمامًا.

(١) انظر: النشر:(١/ ٤٩٠).

الخاتمة

وهنا وقف البحث على ثنية الوداع، وهمّت سحائبه بالإقلاع، ومع آخر عتبات البحث أقف حامدًا الله على ما يسّر وسهلّ، فالحمد لله عدد ما خلق، والحمد لله ملء ما خلق، والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وفي هذه الخاتمة أسطر أهم النتائج التي توصلت إليها:

١/ أنّ الاعتداد بالأصل والعارض لا ينضبط بقاعدة مطردة، بحيث يُحتكم إليها عند تنازع الأصل والعارض في لفظ من الألفاظ.

٢/ أنّ القراء تارة يأخذون بالأصل، وتارة يأخذون بالعارض، وتارة يجمعون بين الاعتداد بالأصل والعارض.

٣/ أنّ مردّ الخلاف في الأخذ بالأصل أو العارض إلى الرواية؛ لأن القراءة مبنية على الرواية والنقل لا على الاختيار والعقل.

٤/ أنّ القراء يُلزمون بطرد الأصالة أو العروض في سائر أجزاء الكلمة، أو في سائر أجزاء السياق الواحد.

٥/ أنّ القراء يتطرقون لذكر الأصل والعارض لتأصيل الحكم، وكذلك لتعليل القراءة.

هذا ما تيسر لي تدوينه وتبيينه، والله أسأل أن يعصمني من الزلل، وأن يوفقني في القول والعمل، وما كان في هذا البحث من صواب فهو من توفيق الكريم الوهاب، وما كان فيه من خطأ وخلل فهو مني ومن الشيطان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله والأصحاب.

فهرس المراجع والمصادر

١. **الأعلام**: لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، طبعة دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة، ٢٠٠٢ م.

٢. **الإقناع في القراءات السبع**: أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش، طبعة دار الصحابة.

٣. **إبراز المعاني من حرز المعاني**: لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، طبعة دار الكتب العلمية.

٤. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**: للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، طبعة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥. **البحر المحيط في أصول الفقه**: لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي، طبعة دار الكتبي، الطبعة الأولى،١٤١٤هـ.

٦. **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**: للشيخ عبد الفتاح القاضي، إشراف ومراجعة: أ. د. عبد العزيز القارئ، طبعة معهد الإمام الشاطبي، الطبعة الأولى،١٤٣٥هـ.

٧. **تاج العروس من جواهر القاموس**: لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني الزَّبيدي، طبعة دار الهداية.

٨. **تحبير التيسير في القراءات العشر**: لشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق الدكتور: أحمد القضاة، طبعة دار الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

٩. **التيسير في القراءات السبع**: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، طبعة دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

١٠. **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه "صحيح البخاري"**: لمحمد بن إسماعيل، أبي عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، طبعة دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١١. **الحجة للقراء السبعة**: للحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبي علي الفارسيّ، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، طبعة دار المأمون للتراث في دمشق، الطبعة الثانية،

١٤١٣هـ.

١٢. **حرز الأماني ووجه التهاني "الشاطبية"**: للإمام القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني، أبو محمد الشاطبي، تحقيق: محمد بن تميم الزعبي، طبعة مكتبة دار الهدى ودار الغوثاني للدراسات القرآنية الطبعة الرابعة، ١٤٢٦هـ.

١٣. **شرح القواعد الفقهية**: أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، تحقيق: مصطفى أحمد الزرقا، طبعة دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ.

١٤. **طيبة النشر في القراءات العشر**: لشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: محمد تميم الزعبي، طبعة دار الهدى، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

١٥. **العقد النضيد في شرح القصيد**: للسمين الحلبي، تحقيق الدكتور: أيمن سويد، طبعة دار نور المكتبات، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

١٦. **غاية النهاية في طبقات القراء**: لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، طبعة مكتبة ابن تيمية، اعتنى بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر.

١٧. **غيث النفع في القراءات السبع**: لعلي بن سالم بن محمد، أبو الحسن النوري الصفاقسي، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، طبعة دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٨. **فتح الوصيد في شرح القصيد**: للشيخ علم الدين أبي الحسن علي السخاوي، تحقيق: د. مولاي محمد الإدريسي الطاهري، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

١٩. **فتح رب البرية في شرح المقدمة الجزرية**: لصفوت محمود سالم، طبعة دار نور المكتبات، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ.

٢٠. **كتاب السبعة في القراءات**: لأحمد بن موسى ابن مجاهد البغدادي، تحقيق: شوقي ضيف، طبعة دار المعارف في مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٢١. **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**: لأبي محمد مكيّ بن أبي طالب القيسي، تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان، طبعة مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

٢٢. **الكنز في القراءات العشر**: لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطيّ، تحقيق:

الدكتور خالد المشهداني، طبعة مكتبة الثقافة الدينية في القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٢٣. **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**: لأبي عبد الله الفاسي، تحقيق: الشيخ عبد الرازق موسى، طبعة مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، ١٤٣١هـ.

٢٤. **لسان العرب**: لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، طبعة دار صادر، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٢٥. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار أو طبقات القراء**: لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق الدكتور أحمد خان، طبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.

٢٦. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر في بيروت.

٢٧. **النشر في القراءات العشر**: لشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، طبعة المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتب العلمية.

٢٨. **الوافي في شرح الشاطبية**: للشيخ عبد الفتاح القاضي، إشراف ومراجعة: أ. د. عبد العزيز القارئ، طبعة معهد الإمام الشاطبي، الطبعة الأولى،١٤٣٥هـ.

٢٩. **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر في بيروت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	١٣
المقدمة	١٤
أهمية الموضوع	١٤
خطة البحث	١٥
منهج البحث	١٥
التمهيد	١٧
المطلب الأول: تعريف الأصل، ومعنى الاعتداد به في القراءات	١٧
المطلب الثاني: تعريف العارض، ومعنى الاعتداد به في القراءات	١٧
المطلب الثالث: كلام العلماء حول الاعتداد بالأصل والعارض	١٨
المبحث الأول: الاعتداد بالأصل دون العارض	٢٠
المبحث الثاني: الاعتداد بالعارض دون الأصل	٢٧
المبحث الثالث: الاعتداد بالأصل والعارض معًا	٣٤
المبحث الرابع: التوسط بين العارض والأصل	٤٦
المبحث الخامس: الآثار الناتجة عن الاعتداد بالأصل والعارض	٤٨
الخاتمة	٥٢
فهرس المراجع والمصادر	٥٣
فهرس الموضوعات	٥٦